لا خروج من الفوضى السياسيّة والتفسيرات المصلحيّة إلّا بالعودة إلى احترام الدستور نصّاً وروحاً

0

[اميل خوري](http://www.annahar.com/author/9-%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%AE%D9%88%D8%B1%D9%8A)

جريدة النهار تاريخ 18 آب 2016

لا خروج من الفوضى السياسية في لبنان إلّا بالعودة الى احترام الدستور نصاً وروحاً كما يكرر ذلك الرئيسان أمين الجميل وميشال سليمان، ولا التخلص من فوضى تفسير بعض بنوده بما يلائم مصلحة كل مفسر إلا بتحديد المرجعية الصالحة لتفسيرها وفقاً لمصلحة الوطن. فاذا كان من حق "التيار الوطني الحر" ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية وأن يظل متمسكاً بهذا الترشيح، فليس من حقه تعطيل جلسات الانتخاب لفرضه رئيساً على الآخرين لأن الدستور ينص بوضوح: "إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو بسبب آخر، فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون، وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً، تدعى الهيئات الانتخابية بدون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية" (المادة 74). وهذا دليل على أن الأولوية هي لانتخاب الرئيس. ونصت المادة 75 بصراحة ووضوح أيضاً: "أن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهوريّة يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتّب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة بدون مناقشة أي عمل آخر". فلو أن المشترع فكر في احتمال تغيّب نواب بلا عذر مشروع لكان لحظ نصاً يمنع تغيّب النائب في حال عدم التئام المجلس. ولكن على رغم وضوح نصوص هاتين المادتين، فإن نواباً وأحزاباً ولغاية مصلحية داخلية أو خارجية، أجازوا لأنفسهم التغيّب عن جلسات الانتخاب بدون عذر مشروع بقصد تعطيل نصابها وأعطوا تفسيراً لعبارة "اعتبار المجلس هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية" بالقول: "إن المجلس يعتبر كذلك عندما يكون ملتئماً لانتخاب الرئيس. أما إذا كان ملتئماً لغير ذلك فإنه يكون هيئة اشتراعية". وهكذا استمر الشغور الرئاسي سنتين وثلاثة أشهر حتى الآن ومجلس النواب لا يجتمع لانتخاب رئيس بسبب إصرار عدد من النواب على تعطيل النصاب، إنما يجتمع لاقراره مشاريع تحت عنوان الضرورة... وإذا كان من حق "التيار الوطني الحر" أيضاً اعتبار العماد عون أكثر شعبية من أي مرشّح آخر، ولا سيما داخل طائفته، لكن ليس من حقه فرض انتخابه بتعطيل نصاب الجلسات لأن الدستور لا ينص على انتخاب رئيس للجمهورية من بين المرشحين الأكثر شعبية بل من بين المرشّحين الأكثر تأييداً من النواب كونهم يمثلون ارادة الشعب، إلا إذا كانوا يعتبرون أن المجلس لم يعد يمثل هذه الارادة بعد التمديد له، لكن لا يعود في هذه الحال لـ"التيار الوطني الحر" ولكي يكون منسجماً مع نفسه، طلب تأييد مجلس غير شرعي لمرشحه العماد عون، وإلا أصبح انتخاب عون غير شرعي أيضاً. أما القول بانتخاب رئيس للجمهورية من بين المرشحين الأكثر شعبية، فهذا مخالف للدستور، وهو ما جعل الرئيس فؤاد السنيورة يرد بالقول أنه إذا كان "التيار الوطني الحر" يعتبر إن العماد عون هو الأكثر شعبية ويجب انتخابه رئيساً، فإن من حق "حزب الله" أن يقول إن النائب محمد رعد أو سواه من الحزب يحق له أن يكون رئيساً للمجلس وليس أي حزب آخر، كما يحق لـ"تيار المستقبل" الذي يعتبر الرئيس سعد الحريري الأكثر شعبية في طائفته أن يكون حكماً رئيساً للحكومة وبدون منّة من أحد. لكن كل هذا يتناقض ونصوص الدستور التي تقول بانتخاب رئيس للجمهورية من قبل مجلس النواب، ومن ينال أكثرية الأصوات المطلوبة يعلن فوزه بالرئاسة. وكذلك الأمر بالنسبة الى انتخاب رئيس للمجلس. أما تسمية رئيس الحكومة فتتم بموجب استشارات نيابية يجريها رئيس الجمهورية وتكون نتائج هذه الاستشارات ملزمة له في تسمية الرئيس المكلّف حتى وإن كان خصمه سياسياً.

لذلك يمكن القول إن من حق "حزب الله" ومن حق "التيار الوطني الحر" التمسّك بترشيح العماد عون للرئاسة من دون سواه، ولكن ليس من حقهما تعطيل نصاب جلسة الانتخاب للحؤول دون انتخاب رئيس وإبقاء سدة الرئاسة شاغرة الى أجل غير معروف لمصالح شخصية أو خارجية، إذ لا يكفي أن يكون المرشّح الأقوى شعبياً هو من ينتخب رئيساً بل أن يكون قوياً داخل مجلس النواب ويحظى بتأييد الأكثرية النيابية المطلوبة وإلّا لما كان وصل الى سدة الرئاسة من لا يتمتعون بقوة شعبية أمثال شارل حلو والياس سركيس. ومن حق "حزب الله" أيضاً أن يعلن منذ الآن أن مرشحه الوحيد لرئاسة المجلس هو الرئيس نبيه بري ويستبق نتائج الانتخابات النيابية، لكن ليس من حقه أن يفرضه منذ الآن رئيساً للمجلس، إذ أن نتائج الانتخابات النيابية المقبلة قد تأتي بعكس ما يشتهي "حزب الله" أو يريد. وإذا كان "التيار الوطني الحر" يتساءل كل مرة لماذا ينتخب المرشح الشيعي القوي رئيساً لمجلس النواب والمرشح السني القوي رئيساً للحكومة ولا ينتخب المرشح الماروني القوي رئيساً للجمهورية، فلأن المرشح الشيعي حظي بتأييد الأكثرية النيابية، وبرّي كان المرشّح الوحيد عن الطائفة الشيعية، ورئيس الحكومة السنّي تأتي به نتائج الاستشارات النيابية ولا تأتي به طائفته وحدها. وإذا كان المرشّح الماروني الأقوى لا يصل الى رئاسة الجمهورية فلأن لا اتفاق بين الزعماء الموارنة على ترشيحه ليكون المرشّح الوحيد الذي يستطيع أن يفرض نفسه على الشريك الآخر. فعندنا ينقسم الأقطاب الموارنة على اختيار مرشح قوي واحد، فمن الطبيعي أن يصير اتفاق على مرشّح تسوية وليس على ابقاء سدّة الرئاسة شاغرة الى أجل غير معروف ليبقى لبنان بيتاً بلا سقف لا يصلح للسكن كما حاله اليوم ويا للأسف.